

اقتصاد

تمويل زيادات الرواتب من وفر الموازنات الاستثمارية أمر مستبعد

رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب لـ«الوطن»: ٦٠ بالمئة وسطي نسبة تنفيذ الموازنات الاستثمارية في الجهات العامة

على نزار الأغا

كشف رئيس لجنة الموازنة وقطع الحسابات في مجلس الشعب حسين حسون لـ«الوطن»، عن استلامهم قطع حسابات موازنة العام ٢٠١٤ مع نهاية الشهر الجاري (أيلول)، وذلك بعد صدور قانون قطع حسابات موازنة ٢٠١٣ مؤخراً، منوهاً بأن خطة وزارة المالية والجهات المركزي للرقابة المالية إنماد قطع حسابات الموازنات المترافقة منذ ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ خلال العام القادم (٢٠٢٠)، وذلك بعد تأخر مخالف للمهلة الدستورية وهي عام بعد انتهاء السنة المالية، سببه ظروف الحرب الإرهابية على سورية بشكل رئيس.

يحدث مراقبون عن عدم أهمية قطع الحسابات لسنوات سابقة، تغيرت خلالها حكومات، وتغير وزراء ومدراء عامون يفترض محاسبة من أخل بالتزاماته المحددة في الموازنة العامة مثل تنفيذ الخطط الاستثمارية والإنفاق الخاص بها والتعاقد، أو مساءلتهم، وهم غير موجودين على رأس عملهم اليوم، ما يفقد قطع الحسابات غايتها وفعليتها، ويجعله حالة شكلية، بل الحديث فيه مضىعة للوقت. حسون خالف هذا الرأي نسبياً، منوهاً بأن قطع

الحسابات أمر دستوري لا بد منه، حتى سنوات سابقة في ظل حكومات لم تعد موجودة اليوم، وقد أصبح القطع اليوم أمراً واقعاً بسبب تغير الحكومة وعدد من المديرين العاملين، لافتاً إلى أنه على الجهاز المركزي للرقابة المالية بالمبادرة لفتح تحقيق في الأمور التي فيها خلل أو فساد.

وشدد على أنه خلال قطع الحسابات يتم استدعاء الجهات التي انخفضت فيها نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية عن ٥٠ بالمئة، وكانت نحو ٩٠ جهة في موازنة ٢٠١٣، بحضور الوزير المعني ومعاونيه والمديرين المختصين، ويتم التعامل مع الجهة العامة حتى لو تغير المدير العام أو الوزير، لأن العلاقة هي مباشرة بين اللجنة والوزارة المعنية، وهناك متابعة مستمرة لكافة الملفات، ويفترض أن يكون هناك حجز احتياطي على المسؤولين في حالات وجود سرقات وفساد، ومتابعة للملفات المنظورة أمام القضاء، كما توضح الوزارة أسباب انخفاض نسب تنفيذ الخطط الاستثمارية، مشدداً على أن حقوق الدولة محفوظة حتى مع التغير الحاصل في الإدارات خلال السنوات السابقة التي تأخر قطع حساباتها.

وكشف حسون عن وسطي تنفيذ للموازنات

الاستثمارية بحدود ٦٠ بالمئة خلال السنوات السابقة، منوهاً بأن هناك عدداً لا بأس فيه من الجهات العامة نسب تنفيذها تقل عن ٥٠ بالمئة، ويصل إلى ٢٠ بالمئة، في حين ترتفع نسب التنفيذ إلى ٨٠ بالمئة تقريباً في بعض الجهات، مستبعداً إمكانية استخدام المبالغ الناجمة عن عدم تنفيذ كامل الموازنات الاستثمارية، أي الوفرة، لتمويل زيادات في الرواتب والأجور، علماً بأن هناك حديثاً عن تطبيق هذا الأمر خلال العام الجاري، إلا أن رئيس لجنة الموازنة رأى أن تطبيق الأمر غير ممكن، موضحاً أن زيادات الرواتب وتمويلها لها آليات خاصة.

وعن توصيات اللجنة التي تقدمها للحكومة كل قطع حسابات وعدم تنفيذها، بين حسون أن واجب اللجنة رفع تلك التوصيات والتي يتصدرها رفع الرواتب والأجور وتحسين الواقع المعيشي للمواطنين وضبط الأسواق وتأمين كافة الأدوية اللازمة وتفعيل دراسات الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ أي مشروع وحل التشابكات المالية.. وغيرها من التوصيات، لكن تنفيذها أمر مرتبط حصراً بالحكومة وإمكاناتها ومواردها في ظل الحرب الإرهابية على سورية وتداعياتها.



شركات الإنشاءات العامة تحصل على نسبة ربح ٤,٤ بالمئة من إيرادات مشاريعها

وفاء جديد

صرح مدير شؤون شركات الإنشاءات العامة في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر نحوي لـ«الوطن» بأن الشركات نفذت أعمالاً بقيمة ٣٨ مليار ليرة سورية خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٩)، بنسبة تنفيذ ٤٥ بالمئة من المخطط.

وأشار إلى أن إجمالي الخطة السنوية المعتمدة للشركات تبلغ ٨٦,٥٧ مليار ليرة هذا العام، لافتاً إلى أن نسبة الأرباح بلغت ١,٦ مليار ليرة، بنسبة ٤,٤ بالمئة من إجمالي الإيرادات، مقارنة بربح ٧٣ مليون ليرة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغت نسبة الربح إلى الإيرادات ٠,٤٦ بالمئة.

واعتبر نحوي أن نسبة الربح هذا العام جيدة، وذلك مقارنة بالعام السابق، كما تدل على أن الشركات تعمل ودخلت مرحلة التعافي، ولم تعد تتكلى على وزارة المالية في تسديد أجور العاملين، مبيناً أن هناك تحسناً في أداء وعمل الشركات فجميعها رابحة.

وعزا نحوي أسباب التحسن في الأرباح إلى حصول الشركات على مشاريع أكثر، وتنفيذها لعقود بأسعار جيدة، وتوافر جبهات عمل كافية، فضلاً عن حجم عملها الجيد ودعم الحكومة لها، واصفاً التقييم المبني لما تم إنجازه من خطة العام الحالي بال جيد، مبيناً أن نسبة التنفيذ عادة تتخفف خلال الربع الأول من العام نتيجة عوامل الطقس والظروف الجوية بخلاف الربع الثاني.

وكان نحوي قد توقع في وقت سابق أن تتجاوز نسبة تنفيذ الشركات لأعمالها خلال فصل الصيف ٦٠ بالمئة من الخطة الإجمالية للعام الحالي.

هكذا يذهب المازوت إلى السوق السوداء!



رامز محفوظ

تمكنت دوريات المكافحة في الجمارك مؤخراً من ضبط شاحنة محملة بمادة المازوت من دون بيانات توضح مصدر المادة والجهة المرسل إليها، وذلك على أوتستراد حمص- دمشق، وتمت مصادرة الكمية المهربة وإعلام الجهات المعنية لمتابعة القضية.

في إطار الحديث عن هذه الظاهرة السلبية التي من الممكن أن تنتشر مع اقتراب موسم الشتاء وزيادة الطلب على مادة مازوت الترفئة صرح مصدر في شركة «محروقات» لـ«الوطن»، بأن هذا الصهرج الذي تم ضبطه من دوريات المكافحة من المرجح أن يكون تابعاً لإحدى محطات الوقود الخاصة، ويتم تهريب المازوت من المحطة نفسها التي تقوم ببيع المازوت إلى السوق السوداء.

ولفت المصدر إلى أنه ضمن كل منطقة أو قرية يوجد محطة وقود خاصة، وهذه المحطة على سبيل المثال يتم تزويدها من

شركة محروقات بطلب مازوت، ويتم إعطاء تعليمات لصاحب المحطة كيفية توزيع هذا الطلب، بمعنى أن يتم توزيع قسم من المازوت على قرن في المنطقة وعلى الزراعة وقسم لآليات النقل.. وغيرها.

ويبين المصدر أن التلاعب بالخصصات يتم من خلال الاتفاق بين صاحب المحطة والقرن على سبيل المثال، حيث لا يتم إعطاء صاحب القرن مخصصاته كاملة أو مخصصات الزراعة كاملة، ويتم بيع القسم غير الموزع في السوق السوداء، إذ يتم تحميل الفائض في صهرج تابع للمحطة بهدف بيعه في السوق السوداء.

ولفت إلى أن شركة محروقات تزود محطات الوقود في كل منطقة، وهي بدورها تقوم بتوزيعه على الفعاليات الاقتصادية في تلك المنطقة من أفران وزراعة.. وغيرها، وذلك بناء على توجيهات من لجنة المحروقات في كل منطقة.

وأشار المصدر إلى أن هذه الظاهرة السلبية منتشرة، منذراً من انتشارها بشكل أكبر

مع بداية موسم الشتاء، مشدداً على ضرورة تشديد الرقابة من الجهات المعنية كالجمارك والتأمين على الصهارج التي تقوم بتهريب المازوت ولا تحمل بيانات توضح مصدر المادة والجهة المرسل إليها.

وأوضح المصدر في شركة محروقات أن أي صهرج كبير يحمل مازوتاً أو بنزيناً من مستودعات شركة محروقات في بانياس وحمص وريف دمشق وعدرا يتم تزويدهم بفاطورة شحن مكتوب فيها نوع المادة المحملة وكميتها إضافة إلى وجهة الصهرج، وهذه الصهارج تقوم بتوزيع المادة على محطات الوقود الخاصة والعامه، مشيراً إلى وجود لجنة تشرف على توزيع صهرج شركة المحروقات في المحطة مؤلفة من عناصر من التأمين وعناصر من قسم الشرطة في المنطقة إضافة إلى مندوب من البلدية، لافتاً إلى وجود جداول يومية في محطات الوقود الخاصة لتخريج المادة، لكن بعض أصحاب المحطات يخرجون الكميات بشكل وهمي وليس حقيقياً.

دباس لـ«الوطن»:

٤٠ محلاً يغلق يومياً في دمشق

حمزة الحاج محمد

الاقتصاد وحماية المستهلك والصناعة بما في ذلك تعليمات رئاسة مجلس الوزراء لحل الإشكالات الناتجة بهذا الخصوص.

من جانبه، عزا الخبير الاقتصادي الدكتور حيان سلمان تحرك الدولار في السوق السوداء إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية، ومن بينها المفروضة على المصرف المركزي والمصارف، ويؤكد أن ذلك ألقى بظلاله على تضيق حركة الدولار وخاصة مع الصادرات.

ويرى سلمان أن الاحتياطات النقدية في المصارف تنتش من خلال التصدير، ولذلك أصبح لدينا كمية محدودة من الدولارات المتاحة بين أيدي المواطنين، في ظل وجود طلب كبير على القطع الأجنبي لأغراض الاستثمار والسفر والتجارة.. وغيرها، وعندما يزداد الطلب على العرض يؤدي ذلك لارتفاع الدولار أمام الليرة السورية.

ويتنقد سلمان ظاهرة التجار الحيتان في السوق، ويؤكد أنهم سبب رئيس لارتفاع الأسعار، وهم الذين يضطرون في المياه العكرة ويتعمدون استغلال الأزمة لزيادة أسعار السلع التي تم استيرادها بنسبة زيادة أسعار الدولار، وهذا خطأ لأن تغيير سعر السلعة مع الدولار مرتبط بنسبة التكلفة الدولارية في تلك السلعة، ومثال على ذلك عندما تستورد سلعة نسبة المكون الخارجي فيها ١٥٪ من القطع الأجنبي «التكلفة الدولارية» والدولار ازداد ٦٠٪، فمن غير المقبول رفع سعر السلعة بنسبة ٦٠٪، مع تجاهل أن ٨٥٪ من تكلفة السلعة غير مرتبطة بالدولار.

صرح عضو المكتب التنفيذي لقطاع التأمين والصناعة والتجارة الداخلية في محافظة دمشق مازن الدباس لـ«الوطن» بأنه يتم إغلاق نحو أربعين محلاً تجارياً في المحافظة، إذ إن المراقبة شديدة على الأسواق سواء من قبل مراقبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو محافظة دمشق، عبر جولات متابعة للأسواق، وهذا يحدث بشكل متواصل، ومن يتلاعب بالأسعار على الفور يتخذ بحقه الإجراء اللازم وتوقيفه، في حال وجود أي شكوى تعالج بأرضها.

ووفق الدباس فإن علل السوق وارتفاع أسعار السلع والخدمات ليس سببها الدولار في السوق السوداء وحده، لأن هناك لعبة هي سوق سوداء التجار، وتعني بأن هناك صنفين من التجار، الأول الذي يستورد البضاعة ويحترم نفسه ويتعهد بتسعير مستوردهاته وفق سعر التحويل عبر الأقبية الرسمية، أي بسعر صرف ٤٢٨ ليرة سورية للدولار، أما الثاني «وهذا ما أعنيه تماماً بسوق التجار السوداء، وهم الذين يعملون بطرق ملتوية، حيث يسرحون ويمرحون في الأسواق ويبيعون بالسعر الذي يحقق مصالحهم على حساب مصالح المواطنين».

ويشكك الدباس في رواية بعض التجار الذي يزعمون بأنهم يشترون السلع بسعر السوق السوداء، إذ يقول «ليس صحيحاً ما يدعيه التاجر بأنه يستورد بضاعته بدولار السوق السوداء، إذ تعمل وزارات

غرفة صناعة حلب: هناك تأخير في إعداد قانون جدولة القروض المتعثرة.. ونطالب برفع الرسوم على بعض المستوردات

هنا غائم

وضعت غرفة صناعة حلب مطالب عديدة في عهدة وزير الصناعة وصرفتها بأنها كفيفة بتعاطي ونهوض الصناعة بما يتلاءم مع حجم التحديات، وأكدت فيها ضرورة بناء صناعة تنافسية قوية قادرة على الصمود والنمو بشكل تراكمي مستمر في الأسواق المفتوحة المحلية والخارجية وفق خطوات تحفيزية حثيئة زكية ومؤقتة تعيد بناء الثقة الاستثمارية بمعايير دولية عصرية.

وضمنت الغرفة مطالبتها في مذكرة أرسلت لوزارة الصناعة منذ أيام (حصلة «الوطن» على نسخة منها) مطالبة بضرورة تأجيل أساط القروض المستحقة على الصناعيين، وإيجاد صيغة إعادة جدولة القروض وحسم الفوائد التي تضمن حق الصناعي والمصرف، والتأكيد على ضرورة رفع الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المستوردة بنسبة تؤدي لتنشيط المنتج المحلي وترفع قدرته التنافسية.

كما تضمنت المطالب تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة والمعدات الصناعية، لأن جميع العبد الصناعية مستوردة من قبل التجار، وبالتالي هي غير مغفية من الرسوم.

والأهم من ذلك -حسب المذكرة- إعادة تأهيل المناطق الصناعية نظراً لعدم تسهيل إجراءات الترخيص الإداري بشكل دائم للتجمعات الصناعية الموجودة سابقاً، إضافة إلى تعديل مرسوم الترخيص الإداري للمنشآت القائمة خارج المخطط التنظيمي، والعمل على



مطلوب تشريعات تحد من الاستيراد والتهريب وتحمي المنتج

الصناعية. وبيّنت الغرفة في مذكرتها أن هناك تأخراً بإعداد قانون جديد لجدولة القروض المتعثرة، واعتماد أصل الدين مع إلغاء الفوائد والغرامات التي تجاوزت أصل الدين بما يخالف القانون.

ولفتت المذكرة إلى عدم إصدار مرسوم معالجة التشوهات الجمركية لجميع البنود ذات الإشكالية مشيرة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم وجود منافذ تصدير وتطبيق العقوبات الاقتصادية على عمليات التمويل واستيراد مستلزمات الإنتاج، وعدم استقرار سعر الصرف، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الإقراض التي تعوق الصناعيين من إعادة إصلاح ما دمته الحرب، واستيراد خطوط إنتاج جديدة توابك التطور، وركزت على ضرورة إبراج الآلات الصناعية والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج الصناعي ضمن قائمة تمويل المواد

الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وبخصوص القطاع النسيجي، أكدت المذكرة ضرورة حماية بقية قطاعات النسيجي، وإصدار تشريعات وقوانين تحمي المنتج السوري، وتحذ من الاستيراد والتهريب، منوهاً بمدى أهمية تزويد المناطق الصناعية بالكهرباء وإصدار محفزات خاصة لتشجيع صناعة خطوط الإنتاج، والعمل على ضرورة إنارة الطرقات الرئيسية والفريعة في المناطق الصناعية بالطاقة البديلة، وإنارة الشوارع داخل مدينة الشيخ نجار الصناعية وإزالة الانقاض وترميم وترقيت الطرقات وإعادة تأهيل الأرصفة بكل المناطق الصناعية.

المناطق المتضررة، والعمل على إصدار قانون يلغي الغرامات والفوائد على فواتير الكهرباء المستجرة بشكل تعسفي أثناء وجود الإرهابيين في المناطق والتجمعات

وركزت المذكرة أيضاً على ضرورة إصدار قانون الإعفاء من الفوائد والغرامات للمكلفين، وتقسيم الضرائب من دون هذه الفوائد والغرامات بالنسبة للمنشآت في

اعتبار هذه المنشآت ضمن التجمعات الصناعية، مع التشديد على ضرورة إصدار قانون خاص للمنطقة المتضررة.